تركيا على مفترق الطرق:
من «التغيير مع ممارسة السياسة كالمعتاد» إلى «السياسة مع ممارسة التغيير كالمعتاد»

أوميت جيزرا
باحث سياسي في ستا

ملخص: يحلل المقال خريطة الطريق الجديدة لتركيا بعد انتخابات صيف 2011، ليس باعتبارها «استثنافا» للأعمال غير المنجزة من السنوات التسع الماضية، بل من منظور قدرة الحزب الحاكم في تركيا (حزب العدالة والتنمية)، فضلا عن قوى المعارضة والجهات الفاعلة على «تحويل» خصائص عفا عليها الزمن في السياسات السائدة وكذلك التعامل مع الاتجاهات الجديدة المثيرة للقلق في المجتمع. لقد حققت حكومات حزب العدالة والتنمية تقدما في العديد من المجالات بدفع سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى غيرت السياسة التركية تغييرا أصيلا. ومع ذلك، فإن تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية ضمت مجتمعا فشل في التخلص من عدائه الشديد تجاه الأفكار والهويات والقيم المختلفة عنه. علاوة على ذلك، فإن أحزاب وحركات المعارضة الحالية في تركيا لا تزال ضعيفة في تخيلها ورؤيتها وقدرتها وقيادتها، مما أدى إلى جمود وانقسامات سياسية أعمق.

إذا كان مطلوبا من كل حكومة تتولي السلطة بعد الانتخابات أن تعطي نفسها اسما يلخص خريطة الطريق السياسية لها في فترة ولايتها القادمة، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية التي أتت عقب انتخابات 2011، ربما ستفضل أن تصف فترة ولايتها القادمة بأنها «التغيير مع ممارسة السياسة كالمعتاد» لتكشف عن مفارقات في مفهومها للـ«تغيير» بالنسبة لتركيا: في التسع سنوات الأخيرة التي قضاها الحزب متوليا السلطة، كانت تقع على عاتقه مسئولية تسريع عملية التحول الديمقراطي، وإعادة تشكيل مراكز القوى الكمالية التقليدية، بما في ذلك المحاكم الإدارية العليا والجيش؛ والحد من دور المؤسسة «العلمانية» التي يقودها الجيش بما له من نفوذ كبير في السياسة التركية، وبالتالي تجاوز العتبة النفسية المتمثلة في الخوف من المؤسسات الوصائية الكمالية؛ وتحويل تركيا إلى نموذج يحتذى في المنطقة، ودودا تجاه الإسلام، ولكنه بعيد عن الجهاد المسلح؛ وتحقيق خدمات عامة أفضل ودرجة عامة من الاستقرار الاقتصادي والرخاء. أظهرت الانتخابات مدى رغبة تركيا في ذلك التغيير، إلا أن المفارقة هي – كما يخشى الكثيرون –

رؤية تركية
2013 - 5
161 - 141

أن تتغير سياسة حكم رئيس الوزراء قليلا في السنوات الأربعة القادمة.

تتناول هذه المقالة القوى السياسية الاجتماعية التي تهاجم وأيضا تتدخل بإيجابية في جدول الأعمال السياسي الذي يفترض أن يكون جديدا لحزب العدالة والتنمية للسنوات الأربع القادمة

من الصحيح بما فيه الكفاية، أن موطن قوة الحكومة يكمن في الدعم الانتخابي الذي ظهر بعد الانتخابات: زادت الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية بمقدار 5 مليون صوت وبنسبة 4 بالمائة عن عام 2007، بما يرفعها من 46.6 بالمائة إلى 50 بالمائة من إجمالي الأصوات في البلاد؛ وجاء في المركز الأول في 71 مقاطعة؛ وفاز بأغلبية المقاعد في البرلمان. ولم يكن هذا مفاجئا: فالاستعداد الشعبي لمزيد من التحديث والإصلاح كان متوقعا بالفعل بعد الفوز بالتصويت بـ«نعم» في الاستفتاء التاريخي يوم 12 سبتمبر/أيلول 2010 على التعديلات الدستورية التي تمت برعاية الحكومة والمتماشية مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن انتخابات 2011 سيسجلها التاريخ باعتبارها بداية ولاية ثالثة «مشهودة» لحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان، الذي أثبت وجوده كأكثر زعيم شعبي نجاحا في البلاد وبأن لديه تفويض صريح بالإشراف على إحداث تغيرات كبيرة في الشكل المستقبلي للجمهورية التركية.

لكن ما هي فرص حدوث هذا وما هي المخاطر؟ تتناول هذه المقالة القوى السياسية الاجتماعية التي تهاجم وأيضا تتدخل بإيجابية في جدول الأعمال السياسي الذي يفترض أن يكون جديدا لحزب العدالة والتنمية للسنوات الأربع القادمة. الأهم من ذلك أن هذه المقالة تستعرض خارطة الطريق الجديدة التي وضعها حزب العدالة والتنمية لتركيا ليس بوصفها «استئنافا» لمهمة غير مكتملة من السنوات التسع السابقة، لكن من منظور قدرة الطبقة السياسية التركية، بما في ذلك قوى المعارضة وفواعلها، على «تحويل» بعض الحقائق السلبية الجديدة ووضع البلد على مسار صحيح مبتكر سوف يعالج التحديات الاجتماعية والسياسية الحقيقة.

لكن أولا، بصرف النظر عما هي الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة التركية، ما هي الأهداف الأكثر وضوحا والتي ينبغي للحكومة الجديدة تحقيقها؟ بعض الأولويات الرئيسة التي تتبادر إلى الذهن هي التركيز على دستور جديد انعتاقي تحرري؛ الاستمرار في الاحتفاظ بمركز السياسة التركية، وهي المكانة التي يحظي بها حزب العدالة والتنمية كما يتضح من حصته البالغة 50 بالمائة من أصوات الناخبين؛ توسيع الحريات الشخصية؛ استكمال السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة التركية (TAF)، التي فقدت بالفعل بعضا من صلاحياتها وامتيازاتها القديمة ليس بسبب

نشطت السياسة التركية على كافة الأصعدة فاحتلت مكانة متميزة تحسب لها.

الطبقة السياسية وإنما بسبب أفعالها الخاطئة؛ وضع جدول أعمال كردي والذي يجب أن يشمل الآن شكلا من أشكال آليات توليد الصلاحيات؛ العمل من أجل السلام في نطاقيه الضيق (القضية الكردية) والأوسع (منطقة الشرق الأوسط)؛ وإعادة تنشيط المساعي التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي.

رغم ذلك، هنا تكمن المفارقة الكبرى، حتى لو كانت حكومات حزب العدالة والتنمية قد حققت تقدما في العديد من المجالات بعد أن قدمت سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى والتي غيرت بالفعل ملامح وتضاريس السياسة التركية، فإن الدعم الانتخابي والمعنوي الساحق الذي حظى به الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية والعامة في السنوات التسعة الأخيرة قد لا يكون قويا بما يكفي لحل المشكلات الأعمق والبدء في «العهد الجديد» لتركيا. إن أيا من السمات الإيجابية التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية الحاكم حتى وقت قريب (شعبيته، مرونته في منصبه، تحقيقه لنمو واستقرار اقتصادي يحسد عليه، تحويله تركيا إلى قوة مؤثرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، غياب أسلمة الدولة، إدارته الناجحة لتحالف واسع من الليبراليين والإسلاميين ورجال الأعمال والأكراد) كل من هذه الصفات معا أو منفردة لم تكن قادرة أبدا على إعادة الاصطفاف ورأب خطوط الصدع المركزية حول فكرة الديمقراطية الكاملة والحاجة لعملية «نبذ العهد القديم، والبدء في عهد جديد» في العقد الأخير.

مضيق البوسفور
أحد معالم تركيا

من بين خطوط الصدع العديدة الموجودة في البلاد، ويعد الأكثر أهمية هو الانقسام حول الحركة القومية الكردية، و«سردياتها» المتغيرة، وجداول أعمالها والتدافعات حول حقوق الهوية، وما تقدمه من نماذج للديمقراطية والسلام على المستويين الجهوي والقومي. خط الصدع الآخر هو موقفا «مع» و«ضد» معتقدات وشرائع وأحلام المؤسسة «العلمانية» فيما يتعلق بتركيا؛ وخط الشرخ المركزي الأخير هو إعادة الاصطفاف حول الحزب الحاكم من جهة وخصومه الذي يطلق عليهم «العلمانيون» من جهة أخرى. خطوط الصدع هذه ليست أحادية أو متجانسة، إلا أنها منظمة تنظيما جيدًا ويتشارك جميع أفرادها الأهداف العريضة ذاتها ولها قدرة هائلة على أن إعادة إنتاج الجمود. لقد فشلت السياسات الإصلاحية في تغيير السلوك والعقليات الاجتماعية التي أدت إلى العداء ومواجهة خطوط الصدع المتخندقة «الأخرى» في السياسة التركية المعاصرة. كما أنها لم تكن قادرة على التقليل بدرجة معتبرة من علاقات وصلات القوة في خطوط الصدع الإثنية الخاصة بالهوية العرقية أو إعادة هيكلتها بحيث تقدم حوافز دائمة للحلول غير العنيفة للصراع الكردي. وبالمثل، فإن التغيير الاجتماعي والسياسي الذي تحقق إلى الآن لا يحمل زخما كافيا لإنهاء خطاب المعارضة «العلمانية» المبطن بالشك والازدراء والكراهية تجاه ما تصفه بأنه «الأجندة الخفية» أو الدوافع الاستبدادية لحزب العدالة والتنمية. ولا هي ساعدت على تحويل حزب العدالة والتنمية إلى حزب يتعامل بود غير مشروط مع الحركات والجهات الفاعلة بناء على الحقوق، والتعددية

الحزبية، وحرية التعبير. كما لم تتحقق بيروقراطية عامة قابلة للمساءلة بشكل كامل، بما في ذلك السيطرة الديمقراطية على القيادة العليا للقوات المسلحة التركية التي لم تعد مطلقة القوة مثلما كانت.

في الأشهر التي تلت انتخابات يونيه/ حزيران 2011، تفجرت أعمال العنف في جنوب شرق البلاد ولم يتغير الاستقطاب والتحزب على أساس الانتماءات «العلمانية»، و«الإثنية التركية/ الكردية»، و«حزب العدالة والتنمية». كما أنه لم إخراسها. كما تم دفع الحوار القائم على الحقوق لإنهاء الصراع بشأن الدولة الكردية التركية إلى ما وراء الكواليس وحلت محله سلسلة من «الحلول العسكرية» البغيضة مما ترك صدى مؤسفا في داخل المجتمع وبث القلق بين الليبراليين، ومعارضي الهيمنة العسكرية، والمثقفين، الأكراد والأتراك على حد سواء. والأسوأ من ذلك أن الحرب الاجتماعية الأكثر اتساعا في المجتمع ضد الأكراد تبدو أبشع فأبشع. إن العنصرية التي هي في قلب تمجيد العصبية التركية (والتي تبرز أهمية المادة رقم 301 من قانون العقوبات التي تجرّم أي إهانة بسيطة للعصبية التركية) عادت وصارت أكثر انتشارا من أي وقت مضى.

الأجنحة اللينة الصامدة

تكاد تكون الفكرة السائدة (الإكليشيه) الآن أن ما هو مدفون تحت خطوط الصدع وتحت الإصلاحات السياسية التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية هو تدافع شرس على السلطة لإعادة تعريف العوامل الحقيقية

إن التغيير الاجتماعي والسياسي الذي تحقق إلى الآن لا يحمل زخما كافيا لإنهاء خطاب المعارضة «العلمانية» المبطن بالشك والازدراء والكراهية تجاه ما تصفه بأنه «الأجندة الخفية» أو الدوافع الاستبدادية لحزب العدالة والتنمية

المؤثرة في السياسة التركية. ويبقى السؤال: هل سيتمكن حزب العدالة والتنمية من حشد القوة والأفكار الكافية في فترة ولايته الجديدة ليحرر نفسه (والمواطنين الأتراك) من ميله للإصلاح المجزّأ وغير المتسق أثناء مهاجمته لقوى وفواعل الوضع القائم؟ حتى عندما نعترف تماما بإنجازات الحزب الحاكم، تظل الحقيقة هي أن الإصلاحات تتفادى في كثير من الأحيان التحديات المفتوحة مع النظام القائم، بل ينقلب أحيانا باتجاه الاصطفاف مع ممثلي المؤسسة العلمانية. كما أن موضعة المسألة الكردية تحت المظلة الأوسع للتضامن الإسلامي – بعد فترة وجيزة من سير مبادرة شبه «انفتاحية» في الإقليم بطريقة متعارضة – يعد دليلا محبطا على سياسة المراوغة حتى عندما تتم الدعوة لإتباع نهج مختلف. ورغم أن الحزب الحاكم يمكن أن يعتمد الآن على ما لديه من وسائل الإعلام، ورأس المال، والشبكات الاجتماعية، والانتلجنسيا، والجمعيات، ومؤسسات التفكير والأبحاث لعكس مسار القواعد الراسخة للعبة السياسية في أنقرة؛

إلا أنه لا تزال هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن جدول أعماله لا يزال يشمل خطابا يتعلق بالحقوق والحريات والديمقراطية ليس باعتبارها اختيارا بل نتيجة للظروف.

مشكلة سلوك المعارضة القابل للتوقع

إن شعبية رئيس الوزراء أردوغان الهائلة وحكم الفرد قد شكلا وحدّا من وضع ورد فعل خطوط الصدع المنظمة والتي تشمل أحزاب المعارضة، وحزب الشعب الجمهوري، وحزب العمل القومي، وحزب السلام والديمقراطية (القومي الكردي). إن سياسة التقسيم سوف تكون أمرا إيجابيا من حيث تقييد النزعات غير الديمقراطية للحزب الحاكم. إن توقع نطاق المعارضة ربما يشجع حزب العدالة والتنمية على اتخاذ توجهات أكثر تصالحا في قضايا كارتداء غطاء الرأس في الجامعات وهو ما سوف يكون لصالحه على المدى الطويل. لكن في أحيان أكثر، يؤدي هذا فقط إلى مواقف تتسم أكثر بالمواجهة والتحدي من قِبل المعارضة العلمانية، مثل الاشتباكات شديدة التوتر التي شهدتها تركيا قبل عام 2007 بين الجماعات «العلمانية» والموالين لحزب العدالة والتنمية. بالمثل، فإنه من المثير للاهتمام ملاحظة أن السياسات المعارضة لحزب السلام والديمقراطية الكردي قد انحرفت بعيدا عن السياق السلمي – رغم أنها لازالت متمسكة به كخطاب مرائي غير مقنع في حين أنها تقف بطبيعة الحال إلى جانب العنف الطائش لحزب العمال الكردستاني (PKK) في الوقت الذي

من بين خطوط الصدع العديدة الموجودة في البلاد، ويعد الأكثر أهمية هو الانقسام حول الحركة القومية الكردية، و«سردياتها» المتغيرة، وجداول أعمالها والتدافعات حول حقوق الهوية، وما تقدمه من نماذج للديمقراطية والسلام على المستويين الجهوي والقومي

تترقب فيه البلاد باهتمام بالغ معرفة الخطوات الإيجابية الجديدة التي ستتخذها الحكومة المنتخبة حديثا بشأن القضية الكردية.

بل إنه قد يكون مفهوما – ولو ظاهريا – من المعارضة إغلاقها وفتحها لـ«جبهات» جديدة: فحتى عام 2008، كان حزب الشعب الجمهوري العلماني يبني معارضته لحزب العدالة والتنمية على ما كان يزعمه من أن للحزب خطة طويلة الأجل تهدف لإقامة دولة إسلامية، لكن منذ ذلك الحين تحول إلى اتهامات بالاستبداد، وتزايد الفساد، والتدخل في القضاء. إلا أن انحياز المعارضة للعسكريين المخططين للانقلاب – ودعوتها لإفلات مدبريه من العقاب – لا يتفق أبدا مع أي من المزاعم التي توجهها ضد الميول الاستبدادية للحزب الحاكم، ببساطة لأن هذا يشير بوضوح وجلاء إلى المفهوم الحقيقي للديمقراطية عند المعارضة التركية.

إذا كانت إحد الكليشيهات أو السمات المبتذلة – ولكنها صحيحة – للدول الديمقراطية الناضجة هي فعالية مؤسساتها السياسية في توجيه الصراعات وتحويلها إلى نتائج سياسية بدلا من تعزيز أو إدامة المواجهات المفتوحة، فلا بد أن تكون سمة أخرى هي التزام القادة والمؤسسات بتلك الأفكار والمثل العليا التي يمكن تحويلها إلى سياسات. إن أحزاب وحركات المعارضة الحالية في تركيا، حتى بعد الانتخابات التي تمت في صيف عام 2011، لا تزال ضعيفة في تخيلها ورؤيتها وقدرتها وقيادتها، مما أدى إلى جمود وانقسامات سياسية أعمق. من الصحيح بدرجة كافية أن ثقافة المعارضة تصب في مصلحة حزب العدالة والتنمية حتى الآن، فهذه الثقافة خالية من أي أفكار بديلة ذات مصداقية لإعادة بناء سياسة ديمقراطية مقتدرة، يكون العامل الثابت الوحيد فيها هو صلة الأحزاب بالقادة الأقوياء. ولكن برغم السطحية الظاهرة لتفكير المعارضة ونفعيتها السياسية، إلا أن هناك المزيد من الأمور الخاطئة لدى أحزاب المعارضة التركية أكثر من مجرد ضعفها على مستوى الفكر والقيادة.

إن حزب الشعب الجمهوري، وحزب العمل القومي، وحزب السلام والديمقراطية تحبط التنمية الديمقراطية في تركيا بحرمانهم الجماهير من نقاش مفتوح حول القضايا الحقيقية يتسم بالوضوح، والإقناع الذاتي، والالتزام الفكري، والاستعداد لتحمل المخاطر لحلها. نتيجة لذلك، فإن المواقف التي هي على طرفي النقيض، والانقسامات الشديدة، والعنف المذموم في البلاد تستنسخ نفسها طوال العام، عاما بعد عام، مع قدرة محدودة أو معدومة من جانب الجهات البارزة للمعارضة على أن تنصت بشكل حقيقي وتتعلم وتشخص وتفهم تعقيدات القضايا بشكل نقدي وعميق. إن من المستحيل تقريبا أن ترى زعيما سياسيا في تركيا يتلقى أسئلة «غير تقليدية» من الصحافة أو المشرعين ويجيب عنها إجابات وافية، سواء ارتجالا أو غير ذلك. ولا هو ممكن لأولئك الزعماء الدخول في أي مناقشات عامة تحليلية مقنعة مع بعضهم البعض والتوصل إلى نقاط مهمة أيديولوجية أو سياسية. إن المعارضة ثابتة على سياسات «الخطاب الاتهامي» المتوقع منها وليس لديها أي استعداد يذكر لفهم القضايا التي تواجهها وتحليلها والعمل على حلها.

يمكن للمرء أن يقول بأن هذا النوع من سياسات المعارضة الذي يتسم بالخداع الكامل ليس غريبا على الأنظمة الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، كما يتضح، مثلا، من التصويت من جانب واحد على جميع القضايا الرئيسة من الجمهوريين والديمقراطيين تحت إدارة أوباما. إلا أن هناك نطاقين للاختلاف النوعي بهذا الصدد في تركيا. أولاهما عدم وجود مؤسسات أو تقاليد تعزز الشفافية، وتطالب المرشحين والسياسيين باستمرار بالإجابة عن الأسئلة في مناقشات ومنتديات مفتوحة، ليس فقط كجزء من الحملة الإنتخابية، بل كعملية

مستمرة. وثانيهما هو دعم المعارضة التركية الواضح الخارج عن الحدود للمؤسسات التي يعد نشاطها السياسي غير مشروع في أي سياق حكومي أو ديمقراطي، مثل الجيش. جنبا إلى جنب مع التقليد السياسي الذي يسمح بعدد قليل من نقاط الالتقاء بين الانقسامات الأيديولوجية والاختلافات في وجهات النظر، وقلة أو إنعدام آليات مدمجة للسعي لتوافق الآراء أو تقاسم السلطة. كما أن حزب الشعب الجمهوري، وحزب السلام والديمقراطية، وحزب العمل القومي أيضا تحولوا إلى أسرى لعاداتهم معزولين عن الواقع ومحاصرين بديماجوجية «أبيض أو أسود».

إن فشل الأحزاب التركية في التمييز بين الحقيقة والوهم يعد – على الأقل جزئيا إن لم يكن كليا – وثيق الصلة باختلال وظيفي نظامي والذي يشكل سلوك وسياسات القوى الفاعلة. إن العقلية الناتجة عن هذا الخلل يلتبس عليها التقدير الحقيقي لتعقيد القضايا وتجبر اللاعبين على اتخاذ مواقف منحازة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية ببساطة عن طريق ربط أنفسهم بشكل وثيق بما لا يؤيده موقف/هوية «الآخر». تستتبع معارضة وجهات نظر «الآخرين» اعتماد موقف معارض «متوقع»، وعدم اتخاذ موقف مدروس أو معتدل أحيانا بما قد يتفق مع الجانب الآخر وقد يفاجئه.

ليس هذا بالجديد في التاريخ التركي، فغياب النزعة الديمقراطية لقبول التنوع والاختلافات مؤسسيا ومعنويا ودون قيد أو شرط – مقترنا بتركيز الفلسفة العامة التركية على وحدة «العلمانية» – جعل التغلغل العميق لمثل هذه الفكرة في العقول والنفوس مستحيل تقريبا. حتى أولئك الذين يتمتعون بنوايا حسنة من حيث كونهم معارضين لهيمنة الجيش وضد السلطة الأبوية ومؤيدين للإجراءات الديمقراطية يميلون للانفعال والشك عندما يرون النظام «الكمالي» القديم الذي يضم المبادئ المضادة لأفكارهم ينهار. هذا هو ما يحدث فيما يتعلق بمواقف بعض الجماعات الليبرالية تجاه قضية «إرجينيكون» (أو قضية تنظيم المطرقة الثقيلة) والتي يحاكم فيها العديد من المدنيين والعسكريين بتهمة التخطيط للانقلاب على الحكومة. على الرغم من أن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة، الجنرال المتقاعد إيزيك كوسانر لم ينكر الإتهامات، إلا أن التيار العلماني السائد أحجم عن تأييد إدانة الأنشطة غير المشروعة للقوات المسلحة التركية.

بالمثل، حتى مع اندلاع أعمال العنف في صيف 2011، واصل نواب حزب السلام والديمقراطية الأكراد المنتخبين ما كانوا يقومون به في الماضي دائما: أي المطالبة بوضع حد فورا لعمليات القوات المسلحة التركية في المنطقة؛ والتعبير عن مطالبتهم بإيجاد حل سلمي للصراع واستعادة الديمقراطية؛ والأهم من ذلك، أنهم كانوا يأملون ضمنيا أن تقبل الجماهير التركية بحزب السلام والديمقراطية باعتباره حزبا لا يستطيع معارضة حزب العمال الكردستاني وعبد الله أوجلان الذي هو في لجوئه إلى القسوة

والإكراه والسيطرة على الناخبين يسير على قدم المساواه مع ما تفعله الدولة. إن إعلان مؤتمر المجتمع الديمقراطي الحكم الذاتي الديمقراطي للمنطقة – في نفس اليوم الذي قتل فيه حزب العمال الكردستاني 13 جنديا في سيلفان بمحافظة ديار بكر – هو أداء متكرر بالنسبة لقسم واحد على الأقل في حزب العمال الكردستاني – الذين هم بحكم العادة يمارسون السياسة كالمعتاد.

يدعي البعض أنه خلال الحملة الانتخابية، لم يركز أي من الأحزاب السياسية المتنافسة على «أسلمة» تركيا المتوقعة أو المتحققة، وهو ما يتناقض مع تصوراتهم السابقة لما يسمى بالتهديد الإسلامي كقضية وجودية. كثيرا ما يستشهد بهذا كدليل على أن الكتلة «العلمانية» تصادر مخاوفها المروعة أو أعمالها العدائية ضد النصف الآخر من السكان. صحيح أن معارضي الحزب «العلمانيين» يعترفون أيضا بأنهم لم يشهدوا عمومًا الكثير من أسلمة الدولة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. هذا الإعتراف يعكس سعي الحزب لوضع نفسه في مركز السياسة التركية – وهو جزء من مفتاح نجاحه. ومع ذلك، فإن النقطة التي نلاحظها هنا هي أنه ربما هذا النجاح في اتخاذ مكان الوسط في الطيف السياسي والاحتفاظ به، والذي أكدته استمرارية حزب العدالة والتنمية في الحكم، وكذلك سيطرته على الحكومة والبرلمان والرئاسة – وهي مقاليد القوة – يمثل بالضبط أكبر مصدر للقلق بين «العلمانيين» أكثر من الأسلمة الزاحفة.

إن توقع نطاق المعارضة ربما يشجع حزب العدالة والتنمية على اتخاذ توجهات أكثر تصالحا في قضايا كارتداء غطاء الرأس في الجامعات وهو ما سوف يكون لصالحه على المدى الطويل

الغضب المهتاج والانعزال في المجتمع

ليس الأمر فقط أن الكتلة العلمانية لا تزال تشك في أن لدى حزب العدالة والتنمية – برغم واجهته المعتدلة – جدول أعمال إسلامي خفي سوف يفسد السياسة «العلمانية» والهوية التركية عاجلا أم آجلا، وأن حزب العدالة والتنمية يتجه إلى تقديم نظام حكم رئاسي لأن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان يسعى إلى تولي الرئاسة في الفرصة القادمة ليجعل حكمه مطلقا. إن النظر إلى العالم عبر عدسات الرجعية «العلمانية» بالتأكيد يفرط بتبسيط المشاكل ويعمل كساتر دخاني فعال يعيق التحليل الأساسي للمشكلات السياسية المدفونة بين شقي هذا الانقسام ويمنع حلها. ومع ذلك، فهناك ما هو أكثر خطورة وهو التداعيات اليومية لهذه الطريقة في النظر إلى الحقيقة من قِبل الناس على جانبي خط الانقسام. هناك الكثير من المغزى في الشعور بالانزعاج من حقيقة أن المجتمع التركي قد فشل في التخلص من العداء الشديد تجاه الأفكار

والقيم المختلفة تحت حكم حزب العدالة والتنمية. فهناك ثبات لمذهب العنصرية/ الفاشية في عقول الترك العاديين الذين يصرحون بآراء مذمومة فيما يتعلق بالكرد واللاعبين السياسيين الكرد ومطالبهم. إن التمييز المقنّع وغير الرسمي ضد الكرد تحول إلى مزيج كريه وصريح من الخطاب الرجعي في جيوب كبيرة من المدن الكبرى (والتي بها عدد كبير من السكان الكرد) وهو يستغل التعصب التركي والضائقة الاقتصادية (وإن كان ذلك بدرجة أقل مما تتعرض له أوروبا). تعزز رد الفعل هذا بعد توقف مبادرة الإصلاح الكردية التي تقدم بها حزب العدالة والتنمية، مبادرة «الانفتاح الكردي» في 2009، بعد رد الفعل العنيف عليها من قِبل المحافظين والقوميين.

ساهمت الطبقة السياسية في ظهور هذا الشعور الآثم المتسم بضلالات الشك تجاه «الآخرين» – غالبًا ضد الأكراد، لكنه أيضًا يشمل النساء والعلويين وغيرهم من طوائف المسلمين – بسعيها لتسخير ما تعتبره قوى محافظة «محبة للأمة» من أجل ترسيخ سلطتها. إن الحزب الحاكم نفسه تجاهل تماما أو لم يمعن النظر في جذور هذا النوع الجديد من المشاعر الفاشية التي ظلت ثابتة في دوغمائية أو أخلاقيات القومية الاستبدادية المحافظة المبتذلة. إجمالا، لن يكون من قبيل المبالغة الإشارة إلى أن أقل المكاسب إثارة للإعجاب كانت في المجال الاجتماعي في تركيا في السنوات التسع الماضية، من حيث تحرير وتليين المواقف والعقليات. بدلا من هذا، فإن اعتناق فكرة وممارسة المساواة الحقيقية والتحرر يتآكل بسرعة في مجتمع يتزايد فيه التمايز الإثني.

يدعي البعض أنه خلال الحملة الانتخابية، لم يركز أي من الأحزاب السياسية المتنافسة على «أسلمة» تركيا المتحققة أو المتوقعة، وهو ما يتناقض مع تصوراتهم السابقة لما يسمى بالتهديد الإسلامي كقضية وجودية

حزب العدالة والتنمية كمشكلة

سيكون صحيحًا القول أن حكومة أردوغان لم تحقق نجاحًا جيدًا في مجال حرية التعبير والصحافة. فمنذ ربيع 2007، تم حجب حوالي 6 آلاف موقع على شبكة المعلومات الدولية (إنترنت)، بما في ذلك «يوتيوب» والعديد من المواقع المؤيدة للأكراد والمسيحيين بسبب مزاعم دعاية «معادية للإسلام» وإهانات موجهة للقومية التركية بموجب المادة 301 سيئة السمعة من قانون العقوبات. في هذا الصدد، خسرت حكومة أردوغان معركة العلاقات العامة مع الغرب وشبكات الإعلام الغربية الرئيسة الحساسة تجاه انتهاكات الحريات الصحفية التي عادة ما تبرز الوضع في تركيا بدلا من إبراز المبادرات الإيجابية الديمقراطية، والتي تظهر بالكاد بوسائل الإعلام الغربية.

علاوة على ذلك، ليس من الصعب أن نلاحظ أن الديمقراطية استراتيجية «مفيدة» للحزب الحاكم. مع ذلك، ليس من السهل أيضا الادعاء بأن الحزب لديه جدول أعمال غير ديمقراطي تماما أو «أصوليًا». لقد اضطر حزب العدالة والتنمية للدفاع عن نفسه ضد الهجوم واسع النطاق من قبل المؤسسات العلمانية، والذي تضمن محاولات لوقف الانتخابات الرئاسية عام 2007، وإغلاق الحزب، ولدفع المحكمة الدستورية لإلغاء مشاريع قوانين – أجازها البرلمان – على أسس هشة، والجهود التي بذلها مسئولون كبار في الجيش جنبا إلى جنب مع بيروقراطيي الدولة ومثقفين يمينيين وصحفيين للقيام بانقلاب عسكري والإطاحة بالحكومة من خلال وسائل غير مشروعة وغير دستورية. إن قيام الحكومة بتنازلات وتغييرات كامل لاتجاه سياساتها، وأحيانا مشاركتها في مساومات تبدو مجردة من المبادئ خلف الأبواب المغلقة مع أصحاب النفوذ والمصالح في المؤسسات يقوم على اعتقادها بأن مؤسسات الدولة لها وضع مقدس تاريخيا، ومن ثم فإن الصراع المفتوح مع مؤسسات الدولة قد لا يأتي بنتائج جيدة في الشارع.

فمثلا، كان الأفضل للقيادة السياسية أن تسمح للقيادة العليا للقوات المسلحة التركية بدرجة عالية من الحكم الذاتي بدلا من الاضطرار إلى إعادة تشكيل دور ومهمة الجيش التركي الفاعل سياسيا. إن السبب في دفع الحكومة لفعل هذا هي الإجراءات المتطرفة ذاتها التي اتخذها الضباط ضد حزب العدالة والتنمية. اضطرار حكومات حزب العدالة والتنمية إلى أن تفعل شيئا حيال موقف الجيش لا تظهر أنها ترى الحوكمة الفعالة من خلال توسيع الديمقراطية – التي تتضمن التحرر من جيش قوي سياسيا – باعتبارها المحك الأساسي للإرادة الشعبية. كما لا تظهر أي استعداد أو وعي فكري بأن الدور المهيمن للقوات المسلحة التركية يمكن التعامل معه من خلال «الرقابة الديمقراطية» التي تتجاوز آليات الرقابة البيروقراطية، وتتبنى منهجًا أكثر شمولية يعزز مشاركة وزارة الدفاع، والبرلمان، وقطاعات أوسع من المجتمع المدني في مناقشة شئون الدفاع والأمن. ومع ذلك، فإنه عندما اقتضى الأمر اتخاذ إجراءات في صيف 2011 (انظر أدناه) في أعقاب الانتخابات، ارتقت شخصيات بارزة في الحزب إلى مستوى الحدث واعتمدت مجموعة إصلاحات جذرية تندرج تحت عنوان الرقابة المدنية الديمقراطية.

ذوبان التصلبات

إزاء هذه الخلفية، كان هناك شيء جيد في فضاء السياسة التركية منذ استفتاء سبتمبر/ أيلول 2010: هناك عدد من العوامل – بعضها يبدو سلبيا – تعمل كمحفزات على جعل تركيا قوة اقتصادية وإقليمية في المنطقة، فضلا عن التركيز على الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية التي يمكنها سد الفجوات الهائلة بين الأجزاء المختلفة من المجتمع في السنوات الأربع القادمة. هناك شعور بالتمكين من جانب الحزب الحاكم، فضلا عن حماس واضح أدى إلى وجود

توقعات شعبية بأن «شيئا هائلا» سيحدث في إعادة تشكيل العلاقات بين الحرس القديم/ بيروقراطية الدولة وبين الطبقة السياسية. من المغري افتراض أن هذا الميل الشعبي الجديد تجاه المزيد من الديمقراطية يعد حافزا قويا لتغيير أكثر جذرية في «نموذج» الجمهورية. مع ذلك، فغالبية الأتراك تعي أيضا أن إدخال بعض التغييرات الأساسية في طريقة تصور السياسة وإدارتها سيكون منطقيا أكثر من إدخال تغيير كاسح على فلسفة النظام التأسيسية (الكمالية) بين عشية وضحاها. أي في إحداث فرق في الطرق التي تدار بها خطوط الصدع الكبرى في تركيا، بعبارة أخرى، أن يتحول عبء التغيير الانتقائي إلى تلك الجهات الفاعلة سياسيا في السلطة وتلك التي تطمح في الوصول إلى السلطة.

التقليد العسكري يتوارى ديمقراطيا؟

النزاع بين حكومة أردوغان والجيش – الذي يعتبر نفسه رأس حربة المعسكر الكمالي – قد دخل مرحلة جديدة قبل وقت طويل من انتخابات صيف 2011. لكن بعد الانتخابات، اكتسبت الحكومة ميزة أساسية بكونها منحت فرصة جديدة للحياة من قبل الناخبين والتي يرجح أن تحميها من أي تحركات استراتيجية قريبة علنية أو سرية للجيش. تركز النزاع الذي نشب عقب الانتخابات على عملية الترقيات العسكرية والتي كان من المقرر أن تأخذ سبيلها في بداية أغسطس/ آب 2011 مع اجتماع المجلس العسكري الأعلى. كان كبار القادة العسكريين غير راضين عن أن أولئك الموجودين حاليا قيد التحقيقات في قضية «إرغينيكون» سوف تتخطاهم الترقية. يبدو أن الأمور وصلت إلى ذروتها بإصدار النائب العام أمرا بالقبض على قائد الجيش في منطقة بحر إيجه. واشتكى رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال كوسانر من أنه لم يعد قادرا على حماية الضباط تحت قيادته، وقدم استقالته هو وثلاثة آخرون من قادة القوات.

مع ذلك، فإن الجانب المشرق هو أن اجتماع المجلس العسكري الأعلى لم يسفر عن مواجهة حاسمة نهائية بين الجيش والحكومة كما كان يخشى البعض، كما أنها لم تؤد إلى استقالات جماعية من القوات المسلحة التركية. كان التحول في أعقاب استقالات هيئة الأركان العامة والقادة العسكريين قد تم بسلاسة. المزيد من الإسهام في تحقيق الحياة الطبيعية جاء من التطورات والتوجهات الأخيرة العديدة التي تشير إلى أنه برغم وزن العهد الماضي داخل الجيش والتحالفات المؤيدة له، إلا أن هناك ديناميات أخرى آخذه في الصعود وأن هناك تحولات في الجيش إلى حد ما. إن اجتماع المجلس العسكري الأعلى مؤخرا يعد كسرا مهما للتقليد العسكري الذي اعتاد أن يكون عند التعامل مع المدنيين المنتخبين متحدثا بصوت عال مليء بالثقة والغطرسة. أسباب هذا التحول تكمن في الطريق المسدود الذي وجد الجيش نفسه فيه: إصلاحات الاتحاد الأوروبي أثرت بطريق مباشرة أو غير مباشرة على الثقافة الأمنية التركية، ولم تكن في صالح

دور الجيش التركي. كما أن عدم وجود توافق شعبي على تغيير الحكومة بالطرق العسكرية قد أثر بالفعل على الجيش ولعب بالفعل دورا هاما في ضمان تسريب الوثائق إلى وسائل الإعلام. لا شك في أن عدم تحمل الجيش للمساءلة وما نتج عنه من هجمات إعلامية على الأخطاء الفادحة والإخفاقات التي منيت بها القوات المسلحة التركية في أداء الحرب التي نشبت جنوب شرق البلاد ضد حزب العمال الكردستاني، قد أضاف زخما لتدهور وحدة القوات المسلحة التنظيمية وسمعتها وصدقيتها وقدرتها على مواجهة أي إجراء مدني.

لا حاجة للقول بأن التدهور الحقيقي بدأ بالكشف عن اعتقالات «إرغينيكون» والمحاكمات الجارية لضباط موجودين فعليا في الخدمة ومتقاعدين. لقد أكدت قضية «إرغينيكون» شدة العداء لحكومة حزب العدالة والتنمية في المؤسسة العلمانية وتصميمها على استخدام وسائل غير قانونية ضده إذا ما لزم الأمر. لقد مثل ذلك العلاقة المتغيرة للقوة بين الدولة والمجتمع/ الطبقة السياسية وشكّل عاملا مساعدا لزيادة الاعتراف بـ«العامل العسكري» وثقافة الأمن في السياسة التركية. مع ظهور تسجيلات صوتية لرئيس هيئة الأركان العامة الجنرال كوسنار يعترف فيها بالسلوك غير المهني في كل من ساحة المعركة وفي السياسة، لم يبق هناك شك لدى الجمهور في أن قضيتي «إرغينيكون» و«المطرقة الثقيلة» ليستا زائفتين، وأننا ربما لم نر نهايتهما بعد.

غالبية الأتراك يعون أن إدخال بعض التغييرات الأساسية في طريقة تصور السياسة وإدارتها سيكون منطقيا أكثر من إدخال تغيير كاسح على فلسفة النظام التأسيسية (الكمالية) بين عشية وضحاها

مع ذلك، شيء من الحذر سيكون في محله: إن التحركات الأخيرة للقيادة العليا لا تشير إلى انتهاء روح المقاومة داخل الحرس القديم ضد الحكومة التي يكرهونها، أو أن الجيش قد قلص نشاطه السياسي من تلقاء نفسه. كما أنها لا تشير إلى توطيد الرقابة المدنية الديمقراطية الكاملة من الحكومة على القوات المسلحة التركية حتى الآن. لم يقم المدنيون بعد بإجراء التغييرات الدستورية والقانونية اللازمة للتخلص الكامل من ماضي تركيا غير الديمقراطي حيث كان التدخل العسكري في العملية السياسية هو القاعدة. إلا أن التحركات تظهر أن الجيش التركي هو أيضا على مفترق طرق. حقيقة أن الجيش لا يُتوقع منه أن يلعب دورا سياسيا مثل أي حزب سياسي بتقديم سياسات «أفضل» مما تقدم حكومة حزب العدالة والتنمية يضطره إلى خفض سقف طموحاته ليكتفي بأن «يتمنى» نتيجة انتخابية مختلفة. يمكن الادعاء بأن الجيش قد فقد شعوره بالوحدة والكرامة وروح العمل الجماعي والانضباط والتركيز.

لقد ساعدت قضية «إرغينيكون» أيضا في فتح الأبواب أمام نقاش عام أوسع نطاقا وأكثر جرأة، وفي إصدار تشريعات بخصوص عمليات الاغتيال والمخالفات التي ارتكبتها «الدولة العميقة». إن قائمة القضايا التي نوقشت على الملأ طويلة وتشمل: حجم الجيش ومعاييره المهنية؛ الشفافية والمساءلة في النفقات العسكرية، والمشتريات، وإدراك التهديدات، ونشر القوات، والتخطيط الاستراتيجي؛ التجنيد الإلزامي؛ وإخضاع الأفراد العسكريين في وقت السلم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية في جرائم منصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجنائية، بما في ذلك الانقلابات العسكرية. أما بالنسبة لترقيات كبار الضباط، فقد أنهت الحكومة الممارسة التي اعتادت عليها القيادة العليا للقوات المسلحة التركية – من فرض قائمتها الخاصة بمن يحصلون على الترقيات والتقاعدات – بإيقاف ثلاثة جنرالات عن 8عملهم للاشتباه بصلتهم بمؤامرة انقلاب عسكري في وقت سابق.

نزوع حزب «العدالة والتنمية» نحو استمرار الغموض

إن قدرة العدالة والتنمية على أن يتحدى أو يهدد أصحاب المصالح الراسخة تبدو محدودة بسماته القائمة على النفعية. مع ذلك، فإن هناك وجها آخر للحزب يسهم على الأرجح في الاعتدال والشعور بأنه يمثل «الحياة العادية» في الطيف السياسي: نزوعه إلى علمنة الحياة الدينية بإزالة «التدين» من المحتوى الديني واعتباره جزءًا من التحزب

تعمد حزب العدالة والتنمية على مدى العقد الماضي ترك هويته غامضة، فتخلى عن السياسات الإسلامية الصريحة واصفا نفسه بأنه «ديمقراطي محافظ

السياسي. من الصحيح بما فيه الكفاية، أن هذا قد تم الإقرار به ومعاملته على أنه قد يأتي بنتائج مرغوبة أو غير مرغوبة: فبالنسبة للبعض، تعد الصلة السياسية القوية بين الإسلام والقيادة السياسية أمرا سيئا لأن لها أثرا محافظا على المجتمع فيما يتعلق بصحوة القيم والطقوس الدينية، ومن ثم تهديد أنماط الحياة الحديثة العلمانية. لكن بالنسبة للمحللين ذوي التفكير العميق كانت للتجربة الكمالية تأثيرا مباشرا على تكوين «حركة إسلامية ذات توجه نحو الحكم وتبدي اهتماما ثانويا بصياغة لغة سياسية للإسلام. يرتبط هذا بشكل وثيق باستمرار ضعف الجذور الفكرية للإسلام السياسي». علاوة على ذلك، بالنسبة لهذا النوع الانعكاسي من الدراسات الذي يتناول العلاقة بين السلطة والضمير، فإن تأثير العلمنة من حيث القوة والغنى والاحترام الاجتماعي سبب «خسارة بالمفردات والروح الإسلامية في الأوساط الإسلامية» تصل إلى «الافتقار». لكن لا نقول أن أفق الافتقار لا يعترف بالخطاب التفاعلي التحولي الجديد للحزب الذي يعتنق التعددية والديمقراطية

وحقوق الإنسان ويقدم نقدا واقعيا للجوانب الجوهرية والدوغمائية للإسلام السياسي.

برؤيتها من وجهة نظر أكثر إيجابية، بالنسبة لأولئك الذين لا يرون العالم من خلال صحافة التابلويد (الشعبوية) ومقالات «الرأي» بالإعلام، والشكوك، والمضايقات، والمخاوف، من أن الرؤية العامة للهوية الإسلامية في المجالات «العلمانية» العامة التي يستحضرها العلمانيون في تركيا هي نتائج لرؤية فكرية بالية وضيقة للسياسة والدين والتي لا يمكنها تجاوز قولبة أساليب الحياة في قوالب إسلامية و«علمانية». كان المكون المفقود هنا دائما هو الجوانب الإيجابية لوضع «مبهم» يجد المسلمون والمسلمات أنفسهم فيه راغبين بالعيش في عوالم متعددة أو دمج ما هو إسلامي، وغير إسلامي، وغربي، وحداثي، وسياسي، وروحاني. يسبب هذا الواقع اضطرابا لدى الجماعات الاجتماعية المسلمة التقليدية والعلمانية الحداثية، إلا أن قيادة حزب العدالة والتنمية ينبغي أن يعترف لها بعظيم الفضل في تناول القضايا «الحقيقية» للحياة الديمقراطية اليومية من خلال تمكين هذا «الغموض» من الاستمرار.

إن عملية تمكين أولئك الرجال والنساء المحافظين الذي كانوا على مدار التاريخ في غياهب الحياة والسياسة هي أيضا قصة تمكينهم من العيش ببيئات وظروف متعددة بالتزاماتهم وشبكاتهم الاجتماعية المتعددة. لقد حسّن هذا بالتأكيد من الموقف التفاوضي ليس فقط للمسلمات والمسلمين بل أيضا لغيرهم من الأقليات السياسية والثقافية والعرقية. لكن الأهم، أن العملية الجارية لتشكيل وجود أكثر تحررا للهوية الإسلامية سلطت الضوء على نقاط الضعف في الطريقة التي تم بها تصوير «الأطراف» على أنها إما «مقاومة» أو «تم تحييدها» عن طريق السياسة والخطابات الوطنية التي يحركها الوسط. إن التجربة التي مر بها الحزب الحاكم في تركيا أظهرت أن هناك خيارا آخر لما يسمى بأطرافها: إعادة تخصيص وتشكيل «ما هو وطني» من خلال التفاعلات بين المركز السياسي والفضاءات المحلية على المستويين المحليين الكلي والجزئي. إن المؤسسة التركية تؤيد خطابا للعلمانية – بعدم تجاوزه للفصل الغامض بين الدين والسياسية، أو «استعارة الجدار الفاصل» – يعتمد في وجوده على ما تنكره لا على ما هي عليه. التقط بيري أندرسون هذا الرابط بين الجمود و«الركاكة الفكرية» للعلمانية التركية عندما وصف العلمانية بأنها «دين بديل في حد ذاتها» وأنها «لم تكن أبدا علمانية حقا» حتى عندما كانت تبدو في أوجها. بمعنى ما، من خلال تسليط الضوء على المجال البيني المعقد المشترك بين الإسلام والعلمانية، دفعت وقدمت تجربة حزب العدالة والتنمية إلى الواجهة تصحيحا تشتد الحاجة له لتلك الافتراضات التبسيطية المضللة حول الانقسام بين العلمانية والدين، والذي حجب بطريقة انتهازية أهمية التبادل والتكامل.

تجاوزت جاذبية رجب طيب أردوغان والدعم الشعبي التي يتمتع به أتباع الحركات الإسلامية السابقة المخلصين، وانتشرت

بين النخبة من رجال الأعمال والرأسماليين الناشئين، والطبقة الدنيا في المناطق الحضرية، والليبراليين والأكراد، خاصة بعد تراجع مكانة مشروع الاتحاد الأوروبي. وهكذا، فإن السنوات التي قضاها رئيس الوزراء في منصبه قد بذرت فعليا بذور التعايش العملي الممكن بين المسلمين والعلمانيين غير المتعاطفين معهم والذين يتشاركون أهدافا عامة ومتبادلة ومتشابهة وتوافقية تتعلق بالسعي لتحقيق حياة حرة وسعيدة خالية من العدوان، والفقر، والاستبداد. كون المشروع السياسي للحزب الحاكم لديه بعض إمكان سد الفجوة بين الشقوق في السياسة، وكذلك إبعاد أولئك الذين يقومون بحماية خطوط الصدع للحفاظ على سلطتهم يتم التعبير عنه من خلال التزام الحزب بتحقيق هذا من خلال وضع دستور جديد وديمقراطي يهتم بالحقوق الفردية والحريات بما في ذلك الحرية الدينية في الحياة العامة في إطار مجتمع تعددي بدلا من مخاوف وقيود تتركز حول الدولة.

لتحقيق عملية التكامل التاريخي هذه، تعمد حزب العدالة والتنمية أيضا على مدى العقد الماضي ترك هويته غامضة. فتخلى عن السياسات الإسلامية الصريحة واصفا نفسه بأنه «ديمقراطي محافظ» مع الاحتفاظ ببعض التقارب مع الأنطولوجيا الإسلامية، تمكن الحزب من المزاوجة بين الإصلاح الشعبوي بحساسياته المحافظة التي يشكلها مذهب الاستهلاكية الرأسمالية. وبدلا من إعادة إنتاج تقليد قديم باستمرار وبوضوح، اعتمدت قيادة الحزب على غموض وتضارب وتناقض «الحياة» ذاتها باعتبارها مصادرا للإبداع والحيوية لسياساته. تم توجيه كثير من الانتقاد إلى ضبابية وضع حزب العدالة والتنمية لتقويض قدرته وإرادته في تحدي أصحاب المصالح الراسخة بطريقة واضحة ومتسقة. وهذا صحيح، لكنه تطور بالتوازي مع الحاجة لتقديم إثبات للجماهير المسلمة بأن هذه حكومة قادرة على الفعل وعلى تمكين كافة مواطنيها من المشاركة في الخطاب العالمي حول «عيش أفضل» ولا يحد وجودها جيتو ثقافي أو اجتماعي، حيث يسود تقليد راديكالي وأناني.

القضية الكردية.. كنافذة للفرص

منذ الانتخابات الأخيرة، كانت هناك تلميحات بإعادة تفكير جذرية حول الصراع الكردي، حتى في التيار العام للمعارضة الكمالية – كلعبة صفرية المحصلة – أي أن تركيا ستخسر تماما إذا أعطت الأكراد حقوقا أكبر. مع ذلك، فإن الكشف المفاجئ عن قيام مسئولين بالدولة بـ«التفاوض» مع عبد الله أوكلان زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، وقيام حزب العمال الكردستاني بشن هجمات ضد القوات المسلحة التركية بالمنطقة الكردية، ما أدى لقتل جنود وتقويض صدقية زعيمه وعملية التفاوض، فقد ساعد الصراع على عبور عتبات مهمة بفترة ما بعد الانتخابات: أولا، هناك الآن إجماع متزايد على أن ممارسة السياسة كالمعتاد، أي حل الدولة الواحدة بعقلية أمنية، سيؤدي حتما إلى قيام دولتين، وهو ما يفزع منه أنصار هذا

الحل. الأكثر أهمية من ذلك بكثير، والتطور الأكثر كسرا للقوالب المعتادة في تركيا اليوم هو الوعي بأن كليشيهات «السلام – الديمقراطية – إنهاء العنف – الوحدة – الأخوة» حجبت نقاش الخيارات الحقيقية لنموذج الدولتين وتجاوزت فائدتها العملية. بالمثل، فبرغم عدم جدوى وكثرة ابتذال فكرة الفصل بين المسألة الكردية وقضية حزب العمال الكردستاني، والتي شغلت التفكير التركي بامتداد الثلاثين عاما الماضية، إلا أنها صارت تكتسب قبولا أكثر. الأهم من ذلك أن هناك فكرة تنمو حول أن المخرج الكريم الوحيد من الجمود ليس صيغة «دولة واحدة – أمة واحدة» ولا «دولتان – أمتان». يتم دفع تركيا نحو صيغة جديدة يكون حلها أو ترتيباتها «دولة واحدة – ثنائية القومية» تسمح بحقوق موسعة للأكراد في أحد أشكال الحكم الذاتي المحلي، والإفلات من البيرقراطية المركزية في أنقرة للسماح بمساحة من الحرية بالمجالات التعليمية، والثقافية، والمعنوية. لا يزال هذا إلى حد كبير عملا جاريا يؤمل أن يتم تنفيذه بالتزامن مع الدستور الجديد.

ثانيا، وصلت الحركة الكردية إلى بعض العتبات الحرجة أيضا، والقدرة على المعارضة العلنية للعنف كوسيلة للانفصال أصبحت الآن خيارا مجديا لبعض المجموعات داخل الحركة. كذلك، وسواء أكان هذا صوابا أم خطأ، فالانتقادات التركية واسعة الانتشار لحزب السلام والديمقراطية (الكردي) بالعجز، والتناقض، والعي في بيان رسالته، والنفاق، واللامسؤولية، وانعدام الابتكار – أي ممارسة السياسة على النحو المعتاد من قبل الحزب – نظرا لفشله في تحرير الأكراد من قبضة الإرهاب، جعلته يظهر في ضوء جديد كعنصر فاعل لمصالحه الذاتية. فلم يعد يعتبر فاعلا تحت هيمنة حزب العمال الكردستاني بشكل مفروغ منه، وأصبح بالإمكان التنبؤ بردود أفعاله إزاء الحكومة المركزية. هذا النقد الشديد لحزب السلام والديمقراطية هو اعتراف ضمني أنه فاعل بالغ الأهمية، ولا يمكنه تأخير اختياره لخيارات واضحة. ولا يمكنه أن يخفق في كونه صوتا حقيقيا للأكراد أو في صياغة آليات مبتكرة خاصة به للقيام بذلك. يبدو أن الحزب قد وصل نهاية توازن خطابه المعتاد ما بين نزواته الانفصالية وادعاءات حبه للديمقراطية.

المزيد من الإسهام في تحقيق الحياة الطبيعية جاء من التطورات والتوجهات الأخيرة العديدة التي تشير إلى أنه برغم وزن العهد الماضي داخل الجيش والتحالفات المؤيده له، إلا أن هناك ديناميات أخرى آخذه في الصعود وأن هناك تحولات في الجيش إلى حد ما

أيضا، تم جمع نطاق من الأطراف الفاعلة من اليسار واليمين معا منذ انتخابات يوليه/ تموز 2011، للموافقة على «تنظيف البيت التركي» لضمان أن تكون الدولة التركية ملائمة لعيش جميع الأعراق والثقافات

والأيديولوجيات. هذا يشير إلى الحاجة لمشروع أكبر، بالتوصل إلى دستور جديد – لا مجرد سد بعض ثغرات الدستور القديم – بحيث تتكامل فيه لغة وروح الحقوق في جميع مناحي الحياة، على جميع المستويات، وضمن جميع التقاليد والأعراق والأديان والمؤسسات.

الأهم من ذلك كله، هناك شعور متصاعد بأن الهوية الكردية قد ضيقت حدودها وتحولت إلى مجموعة منكفئة على ذاتها بجدول أعمال تسعى للسلطة من خلاله، لذلك فإن الجماعات المختلفة في الحركة لا تخجل من إثارة العنف بغض النظر عن خريطة الطريق الخاصة بعبد الله أوجالان. إن إعادة تركيا النظر في المسألة الكردية الآن يتضمن وعيا بأن الانتقال من خطاب يقوم على «الحقوق» إلى خطاب آخر يقوم على «المطالبة» بالسلطة أو المشاركة بها يضع عبء التفكير الإبداعي في نماذج «توليد السلطة» ليس فقط على الجانب التركي بل على الجانب الكردي كذلك. بجانب ذلك، يتوافق إدماج الحقوق الموسعة للأتراك والأكراد في نظام ديمقراطي مع التصالح مع الماضي وتطهير الألغام الأرضية النفسية التي تم زرعها في المجتمع.

استمرار تقييد التعبير عن الهوية الكردية والتعرجات اللافتة في خطاب أردوغان – تذكرنا أحيانا بالخطاب شبه العسكري لرؤساء الوزراء السابقين كسليمان ديميريل وتانسو تشيلر ومسعود يلماز – ليست مفيدة. كما لم يكسب الأكراد كثيرا من إجراءات

الرؤية الكامنة في حكايات المجتمع تؤكد أنه بصرف النظر عن الانقسام العلماني – الديني والكردي – التركي، فإن هناك تدخلات محافظة خطرة يبدو أنها انعكست على أدوار المرأة وحياتها بطرق عديدة

حزب العدالة والتنمية ذاته – وتفسر بأنها ممارسة السياسة كالمعتاد – للموازنة بين الحفاظ على دعمه الانتخابي القوي بين الأكراد السنة بجنوب شرق تركيا مع الاحتفاظ أيضا بدعم الشرائح القومية المحافظة من سكان تركيا. مع ذلك، من الصحيح بما فيه الكفاية أن حزب العدالة والتنمية حتى الآن كان هو الحزب الوحيد الذي تحدّى بـ«نجاح» الأحزاب الكردية العرقية للحصول على الدعم الشعبي من جنوب شرق البلاد ولانتخاب عدد كبير من نوابه من المنطقة. إلا أن قوائمه الانتخابية الأخيرة لم تضم أعضاء كثيرين من الانتماءات العرقية من المنطقة الكردية. إن البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، وكذلك خطابات أردوغان – التي تركز بمعظمها على الدين والقومية التركية باعتبارهما قوتا الربط الأساسيتين – تدل إشارات واضحة على «عدم وجود المسألة الكردية». هذه جوانب غير مشجّعة من الحزب الحاكم يعبر فيها عن رؤية براجماتية محافظة غير فكرية لصاحب صاحب متجر،

وهو ما كنا نأمل في أنه صار أمرا من أمور الماضي.

زيادة الممارسات الشعبية لتمييز الآخرين في الحياة اليومية: نوافذ للفرص؟

يلاحظ أن التطلع لإعادة تعريف أكثر ديمقراطية للعلاقات في المجتمع يتردد صداه في الشوارع، في المدن الكبرى والبلدات الصغيرة، بين الرجال والنساء، والأتراك والأكراد والعلويين؛ وحتى بين (بعض) الأفراد العسكريين. يبدو أنه تم الوصول إلى عتبة إدراك جديد هو أنه إذا لم يتم إعادة تعريف الديمقراطية، فإنه لن يمكن تجاوز الرداءة، والكراهية والتعصب، وجنون العظمة، وضيق الأفق التي أنتجها النظام التركي في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. في جدول الأعمال الجديد من أجل التغيير، تبدو مفاهيم «كبرى» مثل العدالة، والنزاهة، والتنوع، والمساواة يتم بيانها مع الاعتراف بأنه إذا لم يواجَه صغار الناس، «الفتوات» في السياسة، والمجتمع، والجماعة، والأحياء، والأسرة، والمدارس، والمؤسسات العسكرية وغيرها، فالعدائيات العلنية والتمييز ضد المرأة، والأكراد، والأقليات، والعلويين، والمحجبات، والمثليين جنسيا، والمثقفين قد تمزق التوافق الهش القائم حتى اليوم.

ليس فقط الإحصاءات وإنما أيضا الرؤية الكامنة في حكايات المجتمع تؤكد أنه بصرف النظر عن الانقسام العلماني – الديني والكردي – التركي، فإن هناك تدخلات محافظة خطرة يبدو أنها انعكست على أدوار المرأة وحياتها بطرق عديدة. فالتهديدات والعنف الموجه إلى المرأة في المنزل بلغت أبعادا وبائية بينما تشير الأرقام إلى هبوط معدلات توظيف المرأة. بناء على مجموعة عوامل تؤثر في وضع المرأة بالمجتمع أو تشير إليه، مثل معدلات وفيات الأمهات، ومعدلات الخصوبة بمرحلة المراهقة، نسبة المقاعد في البرلمان، نسبة الحاصلات على مؤهل دراسي ثانوي على الأقل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل، الرعاية الصحية بمرحلة ما قبل الولادة بزيارة واحدة على الأقل، نسبة الولادات بحضور أطباء أو معاونيهم، ففي عام 2010، احتلت تركيا المركز الثالث والثمانين على المؤشر العالمي لعدم المساواة بين الجنسين الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 – أي المركز الثالث من أسفل المؤشر بمجموعة البلدان ذات «التنمية البشرية العالية»، حيث نزلت ستة مراكز عن ترتيبها، مقارنة بعام 2008.

هناك تناقض متزايد بشأن حياة المرأة يحيط بتصاعد العنف ضد النساء. صحيح أن هذا العنف يرتبط بإحكام قبضة الأيديولوجيات البطركية (الأبوية) التي تهيمن على عقلية الرجل التركي، وكذلك لعدم وجود شرطة ونظام عدالة يعمل بشكل صحيح، برغم المفارقة الساخرة، فمنذ عام 1999، تمكنت تركيا من تحقيق إصلاحات تشريعية عديدة وضخمة تحت فصل بعنوان «العدالة والشؤون الداخلية» لتتلاءم مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، فإن السياسات

العلمانية الحداثية لحزب العدالة والتنمية قد أدت بالتأكيد دورا هاما في ظهور نوع جديد من المرأة «غير المذعنة» التي «لا تخضع» للتقاليد الأبوية المستمرة في البيت، وهي على استعداد للإفلات من التعرض للظلم أو سوء المعاملة من قِبل أزواجهن، أو التغلب عليه أو الالتفاف حوله. إن انفجار النساء اللاتي «نفد صبرهن» واللاتي كسرن قبضة الأيديولوجية الأبوية الجامدة المحافظة في البيت وفي مكان العمل، واللاتي يتحدثن بما يتجاوز الحدود بين الرجال والنساء، والمحجبات والسافرات، والحد الفاصل بين الحديث والمحافظ، هو مؤشر لتغير المشهد الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع التركي، مما قد يكون مصدر إلهام للفواعل سياسيا لبدء إعادة التفكير في تأثير التغيرات الحديثة على حياة النساء. من الواضح أن هناك حاجة ملحة للوعي بالتيارات المضادة التي تحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى زمن كانت فيه النساء أكثر طواعية وروحانية وتسامحا. ينبغي أن تكرس السنوات الأربعة القادمة لرسم خريطة طريق تفتح مساحات جديدة للنساء بمزيد من الوعي الذاتي والثقة بالنفس ليعشن على النحو الذي ترينه مناسبا.

انخفضت مشاركة النساء في قوة العمل والمجتمع بشكل عام برغم الديناميات والعمليات المرتبطة بممارسات حزب العدالة والتنمية التحديثية. فزيادة التحول إلى نظام اقتصاد السوق وتقليص حجم العمالة في الاقتصاد والتمييز (ضد كل من النساء المحجبات والسافرات، من قِبل أصحاب العمل العلمانيين والمتدينين على حد سواء)، والدعوة المتزايدة للمرأة للبقاء في البيت لأسباب محافظة فضلا عن الأسباب الاقتصادية (عدم وجود خدمات رعاية للأطفال بأسعار معقولة تتيحها الدولة)، كل هذه العوامل كانت ضد سياسات وآفاق التحول في البلاد. يبدو أن سجل تركيا السيء بالفعل في المشاركة السياسية للنساء قد تغير حيث زادت مشاركتهم سطحيا في البرلمان لكن لو كان لهذه الحقيقة وحدها تأثير إيجابي على حياة النساء، ما كانت تظهر الصورة الموضحة أعلاه.

من المهم أن نتذكر أن الحدود بين «نحن» و«هم» في تركيا في العقد الماضي قد شملت النساء على نحو متزايد في دائرة «هم». وغني عن القول، أن عدم تمكين بعض فئات النساء، يسير جنبا إلى جنب مع تمكين فئات أخرى منهن تبعا للخلفيات العرقية والدينية والطبقة الاجتماعية. ما يبدو أنه يؤدي دورا رئيسا في تراجع حظوظ المرأة هو عدم وجود منظمة للمرأة ذات قاعدة عريضة تمثل المصالح السياسية والأيديولوجية المتشابكة للمرأة. يظهر غياب هذه التحالفات والروابط بين النساء من جميع الفئات المعنية بوضع المرأة، أنه في عملية الدمقرطة المتينة الجارية في تركيا، نجد أن النساء في أسوأ الأحوال منسيات، وفي أحسن الأحوال خاسرات.

الخلاصة: صيف 2011 باعتباره نقطة لاعودة الوضع السابق

في فترة ولايتي حكومة حزب العدالة والتنمية الأوليين في الحكم، شعرت الحكومة

بضغط عدد من الشقوق والتصدعات الاجتماعية السياسية في البلاد، والدوغمائيات الجمهورية للنخبة العلمانية، وعقلية التدخل في شئون البلاد من قبل الجيش، والدعم المتذبذب للحكومة من عالم الأعمال التجارية، والإدانة المعلنة المتزايدة لجدول أعمالها السياسي الإصلاحي. في فترة ما بعد الانتخابات التي لا تزال بمرحلة التطور، كان هناك تزايدا كبيرًا للوعي العام والنقد والترقب فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تنتظر الحل، ليس بالطرق التي كانت تدار بها في الماضي لأغراض معينة، بل بالتزامن مع الحقائق الجديدة الناشئة. تشير هذه الحقيقة وحدها إلى ضرورة أن تتبنى جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك قوى المعارضة في البلاد، منظورا جديدا في تقييم وإعادة هيكلة خطوط الصدع الرئيسة في تركيا. فالإحساس الوشيك من جانب حكومة حزب العدالة والتنمية بوجود أعمال غير منجزة يعطي أملا في أن البرنامج الجديد للتغيير لا تكون فيه أولوية الإصلاح في السنوات الأربع القادمة تسيير السياسة كالمعتاد.

المعارضة أيضا على مفترق طرق: فإجراء تغييرات في القيادات فقط (مثلما فعل حزب الشعب الجمهوري) بينما يبقى كل شيء آخر على حاله، لا يروق للجماهير في الشارع. في الواقع، إلى جانب المحرضين على تأجيج الصراع المشتعل في جنوب شرق البلاد، حتى عندما تكون هناك هدنة، تعمل التغييرات والشعارات السطحية بشكل مختلف من حيث خلق حالة إلحاح ورغبة شديدة في رؤية «شيء مختلف جذريا» بدلا من الوجوه المألوفة والشعارات المتكررة وتسيير الأعمال كالمعتاد والأفكار المبتذلة. إن الإدراكات والطموحات والتوجهات الجديدة في البلاد تنبع أيضا من طموح تركيا الجديد لإبراز القوة التركية عبر حدودها لتحقيق استقرار إقليمي وتقديم نموذج ديمقراطي له صدقية بالنسبة لمصر وسوريا وتونس وليبيا. ولتكون منسجمة مع تلك الصورة، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحا وشدة إلى ارتجاج سياسي ضخم يغير الحقائق الاجتماعية والسياسية وفلول النظام القديم.

تلك الجهات المعارضة التي تواطأت مع مراكز القوى القديمة، سواء أكانت يسارية، يمينية، علمانية، أو قوميين أتراك أو أكراد، تتخذ موقفا يتناقض تناقضا حادا مع حيوية وراهنية وابتكارية النقد الشعبي الجديد للماضي. كما تفرض تلك الجهات أيضا قيودا على الدور التحويلي الذي يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يؤديه في السنوات الأربع القادمة. إن الجهات الفاعلة في النظام القديم بحاجة ماسة إلى هزة ضخمة لإعادة النظر في تراثها وتأهبها الفكري ومسئوليتها عن صنع عهد جديد.